بعد إيقاف «القضاء الإداري» للانتخابات البرلمانية.. والجيش يتأهب للحكم في «المجزرة»

مصر: «الرئاسة» تعلن احترامها لأحكام القضاء ... والسلطات تغازل محتجي بورسعيد بإقالة مدير الأمن

الجيش كثف انتشاره في الإسماعيلية

جانب من احتجاجات بورسعيد

■ جادالله: دعوة الناخبين للانتخابات عمل سيادي وهيئة قضايا الدولة ستطعن على الحكم

■ حمزاوي: القضاء يوقف مجدداً العبث الإخواني بسيادة القانون والتشريع

■ ثورة بورسعيد مستمرة ومتظاهرو المحلة الكبرى يواصلون محاولاتهم لاقتحام مراكز الشرطة

■ القوات المسلحة تدفع بتعزيزات جديدة إلى الإسماعيلية استعداداً لجلسة النطق بالحكم غداً

القاهرة - و«كالات»: أعلنت الرئاسة المصرية احترامها لحكم محكمة القضاء الإداري بوقف الانتخابات البرلمانية المقرر أن تبدأ في أبريل المقبل، في وقت تتواصل فيه أعمال العنف والاحتجاجات في مدينة بورسعيد.

وبعد ساعات من صدور الحكم أصدرت الرئاسة المصرية مساء أمس الأول بيانا أكدت فيه «احترامها الكامل» لحكم محكمة القضاء الإداري الذي يقضي بوقف الانتخابات البرلمانية وإحالة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية العليا. وقالت الرئاسة في البيان إن موقفها هذا «يأتي إعلاء لقيمة دولة القانون والدستور وتحقيقا لمبدأ الفصل بين السلطات».

وقال محمد فؤاد جاد الله المستشار القانوني للرئيس محمد مرسي إن «الرئاسة تحترم أحكام القضاء، والرئاسة قبلت بوقف تنفيذ القرار بالدعوة للانتخابات، فنحن في نظام حكم ديمقراطي جديد بعد الثورة ونحترم الأحكام»، لكنه أضاف «يمكن الطعن على حكم القضاء لأن دعوة الناخبين للانتخابات هي عمل من أعمال السيادة، وستفعل ذلك هيئة قضايا الدولة.. الهيئة ستطعن على الحكم».

وتابع جاد الله «إن الرئاسة ليست في صراع مع القضاء، وإن مجلس الشورى كان عليه أن يعيد القانون إلى المحكمة الدستورية العليا لمراجعته بعد التعديلات التي أدخلت عليه». وتوالت ردود فعل القوى السياسية على حكم المحكمة الإدارية، وأكد حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماع الإخوان المسلمين احترامه لأحكام القضاء، معتبرا أنه لا مشكلة للحزب مع الحكم، وقال المتحدث باسمه مراد علي للجزيرة «ينبغي انتظار قرار اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن».

وبينما اعتبر القيادي في جبهة الإنقاذ عبد الغفار شكر أن الحكم يجنب البلاد مزيدا من التوتر، قال السياسي عمرو حمزاوي «مجددا القضاء يوقف العبث الإخواني بسيادة القانون وبالتشريع.. إحالة قانون الانتخابات إلى الدستورية درس جديد للإخوان ولقانونييهم المعينين بالشورى».

ورحب حزب النور السلفي بالحكم، ودعا رئاسة الجمهورية إلى عدم الطعن عليه واستغلاله لتفعيل مبادرة الحوار الوطني. وقال رئيس الحزب يونس مخيون للجزيرة إن تأجيل الانتخابات فرصة لتهيئة المناخ لسياسي والأمني لإجرائها.

من جهته طالب زعيم حزب غد الثورة أيمن نور مرسي بتنفيذ الحكم وتأجيل الانتخابات لمدة تسعين يوما، كما دعت حركة 6 أبريل إلى احترام الحكم، قائلة إنه فرصة للقوى المقاطعة للانتخابات كي تعيد النظر في موقفها.

وكان نائب رئيس مجلس الدولة قد أوضح أن قرار المحكمة الإدارية يشمل وقف ما يترتب على قرار مرسي من آثار، في إشارة إلى قرار اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشيح لهذه الانتخابات اعتبارا من السبت المقبل ولمدة أسبوع.

وكان الرئيس مرسي قد دعا الشهر الماضي في مرسوم إلى إجراء هذه الانتخابات اعتبارا من 22 أبريل المقبل على أربع مراحل في غضون شهرين. وكانت المحكمة الدستورية قد اعترضت على عدة بنود في مشروع قانون الانتخابات النيابية وأعادته إلى مجلس الشورى -الذي يمتلك حاليا السلطة التشريعية- فقام بتعديله وإقراره دون إعادة عرضه على المحكمة الدستورية مرة أخرى لتقرر ما إذا كانت البنود المعدلة تتوافق مع الدستور أم لا.

وقد جاءت تلك التطورات بينما يتواصل التوتر في بورسعيد على خلفية المواجهات المتجددة بين متظاهرين وقوات الأمن المصرية في محيط مبنى مديرية الأمن. ونفى الجيش والرئاسة المصرية صحة أنباء ترددت عن تكليف الجيش بمهام أمنية في المدينة الواقعة شمال شرق مصر. وصدر قرار الأربعاء بإعفاء مدير أمن بورسعيد اللواء محسن راضي من مهامه ونقله إلى مصلحة السجون في القاهرة استجابة لمطالب أهالي بورسعيد ولتهدئة الوضع في هذه المدينة.

واندلعت الأربعاء اشتباكات جديدة بين الشرطة والمتظاهرين، حيث تراشق الطرفان بالحجارة ثم أطلقت الشرطة وابلا من القنابل المدمعة، وسمعت أصوات إطلاق نار بينما حلقت طائرات حربية في أجواء المدينة.

وعلى صعيد متصل دفع الجيش المصري بمزيد من التعزيزات العسكرية إلى مدينة الإسماعيلية أمس، استعدادا لاستقبال المتهمين بقضية «مجزرة بورسعيد»، الذين من المقرر أن تعقد المحكمة جلسة النطق بالأحكام الصادرة بحقهم غدا السبت.

وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن القوات المسلحة كثفت من تأمينها لسجن «الترحيلات» بضاحية «المستقبل» في مدينة الإسماعيلية، استعدادا لنقل المتهمين في أحداث «مذبحة بورسعيد» تمهيداً لجلسة النطق بالحكم السبت.

وأفادت الوكالة الرسمية، وفق ما أورد موقع التلفزيون الحكومي «أخبار مصر»، بأن قوات الجيش الثاني الميداني دفعت بتشكيلات إضافية من الجنود والمدرعات، بداخل وخارج أسوار السجن، الذي يقع على طريق «القاهرة - الإسماعيلية» الصحراوي.

وكانت تقارير إعلامية قد أشارت إلى أن وزارة الداخلية قامت بنقل المتهمين «سرا» من سجن بورسعيد العمومي، إلى سجن «وادي النطرون» على طريق الإسكندرية الصحراوي، مما أدى إلى تفجر موجة جديدة من أعمال العنف بالمدينة الساحلية، ثم عادت لتؤكد أن المتهمين سيتم نقلهم إلى سجن الإسماعيلية. وفي مدينة المحلة الكبرى اندلعت مواجهات عنيفة مساء أمس الأول بين عناصر من الأمن ومئات المحتجين الذين حاولوا اقتحام مركزي شرطة المدينة، وتدور اشتباكات عنيفة بمحيط مركزي شرطة المحلة أول وثان حيث يحاول مئات من المحتجين على حالة الانفلات الأمني التي تسببت في مقتل أقاربهم الثلاثاء والأربعاء، اقتحام المركزين بينما تقوم عناصر الأمن بإطلاق غاز مدمع ورشق المحتجين بالحجارة لتفريقهم.

السعودية: حالة وفاة جديدة بـ «كورونا»

الرياض - و«كالات»: أعلنت السلطات الصحية في المملكة العربية السعودية عن وفاة مواطن أصيب بإحدى السلالات الفتاكة لفيروس «الإنفلونزا»، المعروف باسم «كورونا»، في الوقت الذي سعت فيه إلى طمأنة المواطنين والمقيمين في المملكة، بالتأكيد على أن الفيروس «لا يشكل قلقا» على الصحة العامة.

وذكرت وزارة الصحة السعودية أن المواطن، الذي لم تكشف عن هويته، توفي في أحد المستشفيات بمنطقة «القصيم»، وأشارت إلى أنه عند الاشتباه بالحالة، تم أخذ عينة وفحصها بمختبرات المملكة، كما جرى إرسالها أيضا إلى مختبرات مرجعية أوروبية، وجاءت النتيجة إيجابية لفيروس «كورونا» الجديد.

وأضافت الوزارة في بيان لها، أوردته وكالة الأنباء السعودية «واس» أمس، أنها «قامت بكل الإجراءات الاحترازية، حسب الموجهات العلمية المحلية والعالمية، للمخالطين، بأخذ عينات منهم، لمعرفة ما إذا كانت هناك حالات بينهم، حيث تعد هذه الحالة هي الحالة رقم 14 عالمياً، ورقم 7 محلياً».

وأشار البيان إلى أن اللجنة العلمية الوطنية للأمراض المعدية أكدت أن فيروس «كورونا» هو أحد الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي، حيث تمثل 15 في المئة من فيروسات الإنفلونزا التي تصيب الإنسان، وهو يعد نمطاً جديداً، ويمكن انتقاله من شخص لآخر في حالات نادرة ومحدودة، لذا فهو «لا يشكل قلقا» للصحة العامة.

السودان وجنوبه يستأنفان مفاوضاتهما في أديس أبابا

أديس أبابا - و«كالات»: عقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا جولة جديدة من المفاوضات بين دولتي السودان وجنوب السودان برعاية الاتحاد الأفريقي، لبحث تنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن الأمن والحدود وقضايا أخرى لم تسوَ بعد.

ووصل وفدان يرأسهما وزيرا دفاع الدولتين أمس الأول إلى أديس أبابا لاستئناف أعمال اللجنة السياسية التي غلقت الشهر الماضي وفقا لوكالة الأنباء السودانية.

ووافق الطرفان على استئناف المفاوضات بعد زيارة قام بها المبعوث الأممي هيلي منكريوس إلى الخرطوم وجوبا حيث التقى الرئيس السوداني عمر البشير، ورئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت.

وكانت أحدث جولة من المفاوضات قد علقت بسبب خلافات تتعلق بالترتيبات الأمنية على الحدود.

وسلم المبعوث الأممي البشير وسلفاكير رسالة من الوسيط الأفريقي تابو مبيكي «رئيس جنوب أفريقيا السابق» تتضمن مقترحات لتسوية القضايا المختلف عليها، خاصة في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية.

وبعد تعليق المفاوضات الشهر الماضي، تبادلت الدولتان اتهامات بارتكاب خروقات أمنية تشمل عمليات عسكرية عبر الحدود، ودعم مجموعات متمردة على هذا الجانب أو ذاك من الحدود.

ويقول السودان -الذي يقاتل متمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ثم في شمال كردفان- إن أولئك المتمردين يلقون دعما من الجنوب، في حين تقول دولة الجنوب إن بعض المجموعات المتمردة فيها تحصل على دعم من السودان، لكن كل طرف ينفي ما اتهمه به الطرف الآخر.

وكان البشير وسلفاكير قد وقعا يوم 27 سبتمبر الماضي في أديس أبابا برعاية الاتحاد الأفريقي على اتفاقات لإنهاء قضايا عالقة بشأن الحدود ومنطقة أبيي وعائدات النفط بعد انفصال الجنوب في يوليو 2011.

وفي سياق متصل، قال جيش جنوب السودان أمس إنه قتل 28 مسلحا ينتمون إلى جماعة متمردة خلال اشتباك وقع مطلع الأسبوع في ولاية جونغلي. وأضاف أن المتمردين نصبوا كمينا منفصلا للجيش في المنطقة نفسها، وقتلوا خمسة جنود.

رام الله: استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال

رام الله - و«كالات» - قالت مصادر طبية فلسطينية أمس ان شابا في الثانية والعشرين من عمره توفي في مستشفى اسرائيلي اثر اصابته برصاص في الرأس قبل أسبوعين في قرية عابود، شمال غربي رام الله بالضفة الغربية المحتلة.

واضافت هذه المصادر ان الشاب محمد سميح عصفور كان يعالج في مستشفى رفيديا في نابلس الا ان خطورة حالته استدعت نقله الى مستشفى يخلف في اسرائيل.

وقال محمد عريد ابن عمة الشاب المتوفي لرويترز «مواجهات اندلعت على مدخل القرية قبل اسبوعين تضامنا مع الاسرى المضربين عن الطعام ومحمد اصيب برصاص معدني في الرأس لم نستطع نقله الى رام الله لان الطريق كان مغلقا».

واضاف «نقلناه الى مستشفى سلفيت وهناك تم نقله لخطورة حالته الى نابلس وبعد ثلاثة ايام تم نقله الى مستشفى يخلف وتم اخبارنا انه استشهد اليوم «الخميس»».

وذكر عريد انه كان طالبا في جامعة القدس يدرس في سنته الرابعة تخصص التربية الرياضية ولديه ثلاثة اخوة واربع اخوات.

وتشهد الاراضي الفلسطينية في الفترة الاخيرة مواجهات عنيفة مع الجيش الاسرائيلي تضامنا مع الاسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام ابرزهم الاسير سامر العيساوي الذي دخل شهره الثامن في الاضراب احتجاجا على ظروف اعتقاله. وقال عريد انه تقرر تشييع جنازة الشاب بعد صلاة الجمعة اليوم في مسقط رأسه في قرية عابود.

مجلس الأمن يخفف حظر التسلح المفروض على الصومال

نيويورك - و«كالات»: قرر مجلس الأمن الدولي امس الاول تخفيف الحظر على الأسلحة المفروض على الحكومة الصومالية لمدة ستة استجابة لطلب مقديشو.

واتخذ مجلس الأمن قرارا بالإجماع على رفع الحظر المفروض منذ عقدين «لمدة 12 شهرا» لكنه استثنى سلسلة معدات مثل الصواريخ المحمولة ارض-جو وغالبية المدافع وقذائف الهاون والصواريخ المضادة للدبابات ومعدات الرؤية الليلية.

ولا يشمل الحظر قوة الاتحاد الإفريقي في الصومال أو طواقم الامم المتحدة العاملة في المكان.

وطلبت السلطات الصومالية الجديدة رفع الحظر المفروض على البلاد منذ 1992 لكي تتمكن من مكافحة حركة شباب المجاهدين الاسلامية المتطرفة بشكل افضل وممارسة سيادة اكبر على أراضيها.

ودفعت الولايات المتحدة في اتجاه تخفيف الحظر لكن بعض الدول الاوروبية كانت مترددة ازاء زيادة ترسانة الاسلحة الكبرى الموجودة اساسا في الصومال وطلبت ضمانات لا سيما بالنسبة للتجهيزات الحساسة التي لا يريد الغربيون ان تقع في ايدي المسلحين المتطرفين.

وبموجب القرار الأممي، يجب على الحكومة الصومالية أن تبلغ الأمم المتحدة قبل خمسة أيام على الأقل بأي عملية تسليم للسلاح على ان ترفع تقريرا كل ستة اشهر حول الاجراءات التي اتخذتها لضمان التخزين الآمن لهذه الاسلحة الموجهة الى أفراد قواتها الامنية.

واعتبر السفير البريطاني في الامم المتحدة مارك لايال غرانت، الذي اعدت بلاده نص القرار، أن «هذا القرار متوازن، فهو يوجه اشارة ايجابية إلى الرئيس حسن شيخ محمود مع استمرار مراقبة السلاح الذي يصل إلى الصومال». كما أشادت السفيرة الامريكية سوزان رايس بما اعتبرته «رسالة دعم واضحة موجهة الى الحكومة الصومالية الجديدة».

ويمدد القرار ايضا مهمة القوة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في الصومال حتى 28 فبراير 2014.

بمشاركة 39 دولة ومنظمة إقليمية ودولية مانحة

لندن تحتضن مؤتمر أصدقاء اليمن ... لمتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية

رؤساء وفود دول مؤتمر أصدقاء اليمن خلال اجتماع سابق

■ المعهد الملكي البريطاني ينظم حلقة نقاش حول «المجموعة»

■ السعدي: أجندة الاجتماع تتضمن أربعة محاور

لندن - و«كالات»: احتضنت العاصمة البريطانية لندن امس أعمال مؤتمر أصدقاء اليمن، بمشاركة 39 دولة ومنظمة إقليمية ودولية مانحة، وممثلين عن القطاع الخاص اليمني، وبرئاسة مشتركة بين اليمن والسعودية والمملكة المتحدة.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي اليمني محمد السعدي -في تصريحات صحفية قبل انطلاقة أعمال المؤتمر- إن الاجتماع سيناقش سير التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومدى وفاء الحكومة اليمنية والمانحين بالالتزامات التي تم التوافق عليها خلال الاجتماع الذي عقد في سبتمبر الماضي بنيويورك، معتبرا أنه يمثل «مناسبة تجسد الاهتمام البالغ والدعم المستمر لمسيرة التحول السياسي في اليمن».

وأضاف السعدي أن أجندة أعمال الاجتماع ستتضمن أربعة محاور رئيسية «تتمثل في استعراض التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس الجاري، والتحديات التي تواجهها، وتقييم مستوى الإعداد للانتخابات الرئاسية التنافسية المقرر إجراؤها في فبراير من العام المقبل».

ولفت الوزير إلى أن أصدقاء اليمن سيطلعون -من خلال ورقة اقتصادية مقدمة من الحكومة اليمنية- على مستجدات الوضع الاقتصادي في البلاد، وسير التقدم في تخصيص تعهدات المانحين في مؤتمر الرياض للإنفاق على برامج التنمية، إلى جانب عرض ورقة سياسية بشأن مجمل التحديات التي تواجه العملية السياسية القائمة في البلاد، والدعم المطلوب من قبل مجتمع المانحين لليمن للتلبية استحقاقات التحول السياسي القائم في البلاد.

وتضم مجموعة أصدقاء اليمن الكثل الرئيسية للمانحين، وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا واليابان وكندا وتركيا، إلى جانب ممثلين عن منظمات دولية عدة أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وعُقدت في لندن أمس الأول حلقة نقاش حول تطورات الأوضاع باليمن، تحت عنوان «أصدقاء اليمن.. المساعدات والمساءلة»، نظمها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية حضرها من اليمن وزراء التخطيط والمالية، وسفير اليمن لدى لندن عبد الله علي الرضي، ومن بريطانيا وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البستر بيرت، كما حضرها جمال بن عمر المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن.